واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة (1995–2015)

عائشة موزاوي

جامعة المدية

ملخص:

تمثل الاستثمارات عملية بناء للأصول المادية الثابتة وزيادة التكوين الرأسمالي، وبهذا يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرات الإنتاجية للبلاد، ورفع معدل النمو وتحسين الوضع الاقتصادي بصورة عامة، وتساهم عمليات الاستثمار الموجهة بصورة صحيحة إلى إقامة التناسبات الصحيحة فيما بين القطاعات الاقتصادية، وزيادة التشابك والترابط بين هذه القطاعات الاقتصادية، بما يحقق وحدة الاقتصاد الوطني وتكامل فروع الإنتاج ودفع عملية التنمية إلى الأمام بصورة متواصلة. ولهذا طالما نظر اقتصاد التنمية باستمرار بطريقة إيجابية إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية باعتبارها من الدول النامية، وهو منظور ناشئ من التجربة الناجحة للاقتصاديات الرأسمالية والأسواق الحرة، فالمستثمرين الأجانب يجلبون مواد جديدة نادرة، رأس المال، التكنولوجيا، الإدارة، ومهارة التسويق للبلد المضيف، ووجود المستثمرين يزيد من المنافسة ومن فرص العمل ويحسن توزيع الدخل ويعمل على تحسين الكفاءة، حيث يجب على الدول العربية أن تلتزم الحذر إزاء انتهاج موقف غير مدروس من المكاسب الخاصة بهذا الاستثمار، فالتحويلات المرتبطة بهذه الاستثمارات تؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدول العربية، كما أنها تتحكم بمقدار الدول وخيارات شعوبها وتوجيهها نحو ما يلائم مشروعات للاستثمار مما يوفر لها فرصة اختيار الاستثمارات الأكبر ربحا والأسرع وقتا.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، اقتصاديات الدول العربية، مناخ الاستثمار.

Abstract:

Investments represent a process of building fixed physical assets and increasing capital formation. Thus, investment spending increases the productive capacities of the country, raises the rate of growth and improves the economic situation in general. Properly targeted investment contributes to the creation of the right sectors among the economic sectors. Economic sectors, so as to achieve unity of national economy and integration of branches of production and push the development process forward continuously. This is why the development economy has always viewed positively the impact of foreign direct investment (FDI) on Arab countries as developing countries, emerging from the successful experience of capitalist economies and free markets. Foreign investors bring rare new materials, capital, technology, management and marketing skills to the host country , The presence of investors increases competition and employment opportunities, improves income distribution, and improves efficiency. Arab countries must be cautious about taking an ill-considered position on the gains of this investment. Which affect the balance of payments of the Arab countries. It also controls the amount of countries and the choices of their peoples and directs them towards suitable investment projects, thus giving them the opportunity to choose the largest and most profitable investments.

Keywords: Investment, Foreign Direct Investment, Arab Economies, Investment Climate..

مقدمة:

للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير وأهمية في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى إستراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية على المدى الطويل. فالاستثمار هو المحرك الوحيد والرئيسي للنمو فهو ذو بعد في المستقبل وله منفعة شبه دائمة، بالإضافة إلى أهميته في استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط. والدول العربية بصفتها من الدول النامية فهي تعمل على استقطاب أكبر قدر منه للاستفادة من مزاياه، معتمدة في ذلك على الخصائص التي تتمتع بها اقتصاديتها ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في كل منها.

من خلال ما سبق يمكننا تقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: خصائص اقتصاديات الدول العربية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

المحور الثاني: سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الدول العربية.

المحور الثالث: حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (1995-2015).

خلاصة.

I- خصائص اقتصاديات الدول العربية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها:

إن الدول العربية تصنف ضمن البلدان النامية، وهي تمثل منطقة جغرافية متصلة، رقعتها تفوق عشر مساحة الأرض، تملك ثروات باطنية متنوعة ...ورغم أنها تتفاوت فيما بينها من ناحية الأنظمة وحجم الموارد ونمط تخصيصها غير أن هناك سمات عديدة تجمع بين كل اقتصاديات البلدان العربية، هذه السمات تتمحور حول مظاهر التخلف والتبعية.

أولا: خصائص اقتصاديات الدول العربية:

لاقتصاديات الدول العربية عدة خصائص نذكر منها[1]:

- التخلف الحاد في مستويات تطور القوى الإنتاجية المادية والبشرية وانعكاس ذلك على طرق الإنتاج وحجم الإنتاج الإجمالي، وصافي الدخل الوطني، ومعدلات نمو فروع الاقتصاد فيما عدا الصناعة الاستخراجية وخاصة النفط.
- التركيب المشوه والتباين الشديد في مساهمة القطاعات الإنتاجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي،إذ تشكل قطاعات الصناعات الاستخراجية والزراعة والخدمات والصناعة التحويلية نحو 21,1%، 13,2%، 46,8%، 10,8% على الترتيب من إجمالي الناتج المحلي للبلدان العربية عام 1996.

- التمايز في توزيع صافي الدخل القومي بين الطبقات والفئات الاجتماعية لصالح أصحاب رأس المال ، وملاك الأرض والعقارات مع سوء توزيع الدخل الوطني، وسوء استخدامه بين فروع الاقتصاد.
- بلغت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي 52,3% كمتوسط سنوي خلال الفترة 1993 – 1996، وتشير هذه النسبة إلى أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول العربية، وإلى الارتباط الكبير لهذه الاقتصاديات بالتطورات في السوق الدولية وخاصة في ظل النظام التجاري الدولي الجديد الذي يرتكز على تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود وفتح الأسواق وإخضاع المبادلات التجارية لآلية السوق والمنافسة.
- تعتمد الأقطار العربية وخاصة الدول النفطية اعتمادا كليا على عائدات النفط، إذ تساهم هذه العوائد في بعض الدول بحوالي 95% من الناتج المحلي الإجمالي، وعموما يمثل النفط حوالي 75% من صادرات الدول العربية.
- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية بالنسبة لمعظم الأقطار العربية في العقد الأخير بفعل عوامل عدة منها: حرب الخليج الثانية، انخفاض أسعار المواد الأولية وخاصة أسعار النفط ...الخ.
- تعاني معظم الدول العربية من أزمة غذاء مثل بقية الدول النامية، غير أن المشكلة أكثر حدة وأعمق ضررا في العالم العربي عن بقية الدول النامية، وتتمحور هذه الأزمة في نقص وسوء التغذية والتبعية الغذائية للدول الرأسمالية المتقدمة ونوضح ذلك فيما يلي:
- نقص وسوء التغذية: يعاني حوالي 150 مليون نسمة من سكان البلدان العربية من المجاعة وسوء التغذية، ويتواجد أغلب المعانين من المجاعة وسوء التغذية في كل من الصومال، السودان، العراق وموريتانيا....
- التبعية الغذائية للدول الرأسمالية: أصبحت المنطقة العربية منطقة عجز غذائي دائم إذ باتت تعتمد على الخارج في توفير 45% من إجمالي احتياجاتها الغذائية السنوية. ويؤكد هذا العجز تفاقم مشكلة الفجوة الغذائية – الظاهرية- وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في معظم البلدان العربية وخاصة بالنسبة للسلع الإستراتيجية الضرورية مثل الحبوب التي تقوم بتصديرها دول قليلة العدد ومتقدمة اقتصاديا. وموطن الخطورة هنا هو أن هذه الدول الأخيرة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوانى في استخدام الغذاء كسلاح للفرض شروطها وهيمنتها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية وذلك باختلاق جميع المبررات بما فيها حقوق الإنسان وحقوق الأقليات العرقية ومساعدة الإرهاب ...الخ.

لقد حدث تطور كمي بحجم الفجوة الغذائية بالنسبة لمعظم المجموعات السلعية الغذائية إذ ارتفعت الفجوة الغذائية للحبوب من 4.92 مليون طن عام 1970 إلى 10,84 مليون طن عام 1975، 18,74 مليون طن عام 1980، 32,44 مليون طن عام 1985 ، وانخفضت الفجوة الغذائية من الحبوب إلى 30,6 مليون طن عام 1990، 30,09 مليون طن عام 1994 بسبب تحسن مستوى

الإنتاج من الحبوب بفعل عامل الظروف المناخية المواتية من جهة ونقص الموارد المالية للبلدان العربية عامة ودول الخليج خاصة من جهة ثانية. كذلك ارتفعت القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية من حوالي 601 مليون دولار عام 1970 إلى حوالي 8,43 مليار دولار عام 1975، 10,49 مليار دولار عام 1980، 12,35 مليار دولار عام 1985 ، وانخفضت قيمة الفجوة الغذائية إلى حوالي 11,95 مليار دولار عام 1990 ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية المستوردة فمثلا سعر طن من القمح كان 243 دولار في عام 1980، أصبح 179دولار عام 1990 وقد انعكس الوضع في سنة 1995 حيث سجلت معظم السلع الغذائية المستوردة انخفاضا من حيث الكمية وزيادة في القيمة بالمقارنة مع عام 1994 ويعود ذلك بدرجة أساسيا إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية كالحبوب والألبان والسكر .

وهناك مجموعة من الخصائص الاقتصادية الأخرى المتعلقة بالدول العربية أهمها[2]:

1- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من أهم مؤشرات قياس درجة تقدم أو تخلف الدول، إذ هناك ارتباط بين انخفاض الدخل وعقبات النمو

الاقتصادي، فكلما كانت الدخول شديدة الانخفاض كلما زادت المشاكل التي تتعرض لها عملية النمو الاقتصادي. حيث تشير التقديرات إلى أن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي* للدول العربية ككل قد ارتفع من حوالي 2096 دولار عام 1995 إلى 2334 دولار عام 2002 ليصل إلى حوالي 2492 دولار عام 2003 أي بزيادة نسبتها حوالي 6,8% عن عام 2002، غير أن نصيب الفرد يتباين بشكل ملحوظ من دولة عربية إلى أخرى إذ يقدر أن حوالي 81 % من إجمالي سكان الدول العربية يقل متوسط نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام،، إذ تقع 10 دول دون ذلك المتوسط العام وهي: الجزائر، الأردن، المغرب، سورية، مصر، العراق، جيبوتي، السودان، اليمن، موريتانيا. ومن جانب آخر يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن المتوسط العربي العام في تسع دول هي: قطر، الإمارات، الكويت، البحرين، السعودية، عمان، لبنان، ليبيا، وتونس. ويشكل سكانها حوالي 19 % من إجمالي سكان الدول العربية، ويتباين متوسط نصيب الفرد من الناتج في هذه المجموعة حيث يتراوح في كل من قطر، الإمارات، الكويت، والبحرين، بين حوالي 32116 دولار في قطر وحوالي 13929 دولار في البحرين، بينما يتراوح في باقي الدول بين حوالي 9460 دولار في السعودية، وحوالي 2720 في تونس، إلا أن ارتفاع نصيب الفرد من الناتج في هذه الدول لا يعكس مظاهر الحداثة والتقدم بسبب ارتفاع دخلها لأنها لا تزال تعاني مظاهر التخلف، كما أنها تعتمد على سلعة أولية وحيدة

وهي النفط مما يجعلها تتخبط دوما في مشاكل التبعية للدول الصناعية، وبالتالي فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج لا يعكس بالضرورة نموا اقتصاديا واجتماعيا فعليا.

الجدول رقم(01): نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

(بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

مجموعة الدول العربية	2010	2011	2012	2013
الأردن	4371	4666	4909	5213
الإمارات	33886	38930	40444	43049
البحرين	20546	22467	23339	24689
تونس	4212	4305	4197	4317
الجزائر	4350	5272	5310	5361
جيبوتي	-	-	-	-
السعودية	19327	24116	25946	25962
السودان	1439	1617	1698	1753
سورية	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-
العراق	4474	5849	6632	6862
عمان	20923	22984	23385	21929
الضفة الغربية وقطاع غزة	2339	2665	2783	-
قطر	71510	88861	92801	93714
الكويت	38584	49295	53544	52197
لبنان	8756	9145	9764	9928
ليبيا	12375	5685	13303	11965
مصر	2803	2973	3256	3314

المغرب	2823	3044	2900	3093
موريتانيا	977	1117	1043	1069
اليمن	1394	1253	1341	1473

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع:

http://Data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي قد بلغ أعلى قيمة له في قطر لسنة 2013 ب93714 دولار أمريكي، بعدما كان 71510 دولار سنة 2010، أما في الكويت فقد بلغ 52197 دولار لسنة 2013، بعدما كان 38584 دولار سنة 2010، بينما في الإمارات فقد وصل إلى 43049 دولار سنة 2013، في حين سنة 2010 بلغ 33886 دولار، وهذه الدول الثلاثة تعتبر من أكثر الدول ارتفاعا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالدول العربية الأخرى، فإذا نظرنا إلى الجزائر فنجد أنه قد وصل إلى 5361 دولار سنة 2013، بعدما كان 4350 دولار سنة 2010، بينما بلغ في السعودية 25962 دولار سنة 2013 بعدما كان 19327 دولار سنة 2010، وبلغ أدنى مستوى له في موريتانيا حيث بلغ 1069 دولار سنة 2013، بعدما كان 977 دولار سنة 2010.

2- العمالة والبطالة:

كان يقدر إجمالي عدد القوى العاملة في الدول العربية بحوالي 97 مليون عامل عام1998 ليصبح نحو 110مليون عامل عام 2003 ويقدر معدل نموها السنوي بحوالي 3,4 % خلال الفترة 1995-2002 ويلاحظ أن هذا المعدل يزيد عن معدل النمو السكاني البالغ نحو 2,4 % في نفس الفترة، ويعود السبب إلى الارتفاع الكبير في الخصوبة في العقود الماضية ومن المتوقع أن يستمر معدل نمو القوى العاملة في ارتفاع لعدة عقود قادمة، نتيجة لتأثير معدلات النمو السكاني العالية في عقود السنوات السابقة، و يتم ذلك في ظل نمو اقتصادي متواضع ومخرجات تعليم تفتقر للمهارات المطلوبة لسوق العمل مما يشير إلى الصعوبات التي قد تواجهها الدول العربية في توفير فرص العمل اللازمة. وتعتبر مشكلة البطالة من المصاعب الرئيسية التي تواجه الدول العربية لما لها من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ومما يزيد من حدة هذه المشكلة استمرار وجودها لفترة طويلة في عدد من الدول مع ارتفاع معدلاتها في السنوات الأخيرة، وظهورها في عدد آخر من الدول وإن كانت لا تزال منخفضة نسبيا (معدل نمو القوى العاملة أعلى من معدل نمو الوظائف المقدر بنحو 2,5 % في الدول العربية) وتباينت معدلات البطالة بين الدول العربية بشكل كبير فقد ارتفعت في الفترة 1995-2002 في بعض الدول إلى أكثر

من 20% فبلغت 31,3 % في فلسطين و27,3% في الجزائر، و28,9 % في موريتانيا و17,2 %في عمان، إلا أنها تقل عن 5 % في كل من الإمارات، البحرين، السعودية، قطر والكويت. وانتشرت البطالة بشكل كبير بين الداخلين الجدد لسوق العمل خاصة من خريجي التعليم العالي وبنسبة أكبر بين الإناث وتصل معدلات البطالة بين الإناث إلى ضعف مستواها بين الذكور في معظم الدول العربية، ويشير ذلك إلى عدم قدرة السوق على استيعاب الداخلين الجدد الذين يقدر عددهم 47 مليون طالب عمل بحلول عام 2010. ومن بين أهم أسباب تفاقم مشكلة البطالة في الدول العربية:

من جانب العرض، معدلات نمو السكان وبالتالي الأعداد المتزايدة للداخلين إلى سوق العمل، والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن، ودخول المرأة إلى سوق العمل، ضعف التعليم الجامعي وعدم موائمته مع احتياجات الأسواق. أما من جانب الطلب فإن من أهم أسباب تفاقم هذه المشكلة معدلات النمو غير الكافية التي سجلتها الاقتصاديات العربية والتي لم تتمكن من خلق فرص عمل بما يتلاءم مع جانب العرض، وعدم إحراز تقدم ملموس على صعيد تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية في بعض الدول العربية التي ركزت على الاستثمارات كثيفة رأس المال التي لا تحتاج لعمالة كبيرة، بالإضافة إلى إجراءات إصلاح مؤسسات القطاع العام التي يجري اتخاذها في إطار برامج التصحيح الاقتصادي والجهود الرامية إلى نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص مما يترتب عليه الاستغناء عن خدمات بعض العاملين. أما فيما يخص توزيع العمالة على النشاطات الاقتصادية، فقد قدر الذين يعملون في قطاع الزراعة في عام 2002 بنحو 31,7 % من إجمالي القوى العاملة، وفي قطاع الصناعة ب17,7%، أما قطاع الخدمات ب50,6%، ولازالت حصة قطاع الخدمات من القوى العاملة بالنسبة لإجمالي القوى العاملة في الدول العربية في تزايد مرتفع نحو نقطة مئوية واحد سنويا في الفترة 1995-2002. ويلاحظ تباين التوزيع القطاعي للعمالة بين الدول العربية إذ تتعدى نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات 70% في كل من الأردن، البحرين، الإمارات، السعودية، قطر، الكويت وليبيا. بينما تعمل معظم القوى العاملة في كل من جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا واليمن في قطاع الزراعي. وإذا نظرنا إلى أداء الاقتصاد العربي نجد[3]:

في ظل استقرار أداء الاقتصاد العالمي وتصاعد حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جاء أداء الدول العربية في عام 2014 دون التوقعات الصادرة عن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. فعلى صعيد المؤشرات في معدل نمو الاقتصاد ملحوظا الاقتصادية، تضمنت آخر التقديرات الأولية لصندوق النقد الدولي، الصادرة في يناير 2015، انخفاضا العربي للعام 2014 حيث بلغ 1.7% مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8% عام 2013، وذلك كمحصلة لانكماش الناتج في ثلاث دول عربية وانخفاض معدل نمو الناتج في سبع دول، في مقابل نمو اقتصاديات بقية الدول العربية

بمعدلات تتراوح، مابين 1.4% و6.8 .%وبشكل عام تباينت معدلات النمو في غالبية الدول العربية المصدرة للنفط، ما بين الارتفاع والهبوط، وذلك لعدة أسباب أبرزها استمرار تراجع عائدات النفط وبحدة كمحصلة إجمالية لانخفاض نسبي للإنتاج وهبوط واضح للأسعار لأسباب متعددة من أهمها قرار منظمة الدول المصدرة للنفط »أوبك« بالحفاظ على مستويات إنتاجها الحالية وزيادة إمدادات النفط من خارج المنظمة، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة التي سجلت ارتفاعا في إنتاجها للنفط الصخري للعام الثالث على التوالي، وضعف الطلب غير المتوقع في بعض الاقتصاديات الرئيسية وخاصة الأسواق الصاعدة .أما بقية الدول العربية المستوردة للنفط فقد شهدت هي الأخرى أداء متباينا، حيث ارتفعت معدلات النمو في عدد من الدول التي نجحت نسبيا في التعاطي مع التحولات السياسية وأجواء عدم اليقين الناشئة عن التطورات الجارية في مقابل تراجعها في دول أخرى هي أكثر عرضة للصراعات العنيفة وما يصاحب ذلك من اختلالات جوهرية على صعيد الاقتصاد الكلي. ولكن من المتوقع أن يعاود النمو في الاقتصاد العربي ارتفاعه النسبي في عام 2015 رغم انه سيظل دون المستويات القياسية التي سبق وتحققت في العام 2012. هذا وتستند تلك التوقعات إلى تحقق مجموعة من العوامل أبرزها ما يلي:

- تعاف جزئي في أسعار النفط خلال السنوات المقبلة نتيجة للتأثير السلبي المتوقع لانخفاض أسعار النفط على الاستثمار ونمو الطاقة الإنتاجية المستقبلية للخام.
- استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط للهوامش الوقائية والأرصدة المالية للحفاظ على مستويات الإنفاق العام في عام 2015 بشقيه الجاري والاستثماري.
- تحسن نسبي للحيز المالي المتاح لدى الدول العربية غير النفطية لتنفيذ سياسات مالية عامة لتقوية الطلب المحلي ودعم النشاط الاقتصادي نتيجة انخفاض أسعار النفط.
- توقعات تحسن معدلات النمو وخصوصا في الدول المتقدمة المحرك الرئيسي للطلب في العالم.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم أو مستوى الأسعار معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (متوسط الفترة)، فقد ارتفع بشكل طفيف في الدول العربية ليبلغ 5.7% عام 2014، مقارنة بمعدل بلغ 5.4% عام 2013. وعلى صعيد المديونية الخارجية الإجمالية للدول العربية فقد ارتفعت بمقدار 21.1 مليار دولار وبنسبة 2.5% من 832 مليار دولار عام 2013 إلى 853 مليار دولار عام 2014، مع توقعات بارتفاعها إلى 876 مليار دولار عام 2015. في حين ارتفعت الاحتياطات الإجمالية للدول العربية خلال عام 2014 بمعدل 3.7% لتبلغ 1417 مليار دولار مقارنة بـ 1367 مليار دولار عام 2013، مع توقعات بارتفاعها لتبلغ 1458 مليار دولار عام 2015.

ثانيا: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاديات الدول العربية

وعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير التقديرات الصادرة عن «ضمان» إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية شهدت تراجعا من 53.5 مليار دولار عام 2012 بمعدل 9% إلى 48.5 مليار دولار عام 2013، وذلك مقارنة مع مستواها القياسي البالغ 97.6 مليار دولار عام 2008 ومتوسط بلغ 79.3 مليار دولار سنويا خلال الفترة بين عامي 2006 و2010. ومثلت الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3.3% من الإجمالي العالمي البالغ 1.45 تريليون دولار، و6.2% من إجمالي الدول النامية البالغ 778 مليار دولار عام 2013. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت من متوسط بلغ 1.76% خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2004 إلى 5.16 %خلال الفترة ما بين عامي 2005 و2009 ثم تراجعت إلى 4.9% عام 2010 وإلى 2.7% عام 2011 قبل أن ترتفع إلى 4% عام. 2012 كما تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الاستثمارات الإجمالية المتوقعة الحكومية والخاصة في الدول العربية خلال السنوات الخمس ما بين عامي 2015 و2019 تقدر بنحو 4 تريليون دولار.

على صعيد حركة التجارة العربية للسلع والخدمات، فحسب التقديرات الأولية المتوافرة من مصادر صندوق النقد الدولي فقد نمت بمقدار 56.7 مليار دولار وبنسبة 2.2% من 2.6 تريليون دولار عام 2013 إلى 2.67 تريليون دولار عام 2014 مع توقعات بمواصلة نموها بمعدل أسرع بقيمة 114 مليار دولار وبنسبة 4.3% إلى 2.8 تريليون دولار عام 2015 .وفي هذا المجال، انخفضت الصادرات العربية من السلع والخدمات بمقدار 5 مليارات دولار وبنسبة 0.3% من 1502 مليار دولار عام 2013 إلى 1497 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بنموها بقيمة 41 مليار دولار وبنسبة 2.7% إلى 1538 تريليون دولار عام 2015 .وفي المقابل ارتفعت الواردات العربية من السلع والخدمات بمقدار 62 مليار دولار وبنسبة 5.6% من 1110 مليارات دولار عام 2013 إلى 1172 مليار دولار عام 2014 مع توقعات بمواصلة الارتفاع بمقدار 73 مليار دولار وبنسبة 6.2% إلى 1245 مليار دولار عام 2015 . وعلى صعيد نشاط الضمان في هيئات الضمان العربية والإقليمية، فقد ارتفع مجمل الضمانات التي وفرها أعضاء «اتحاد أمان»، (17 مؤسسة، توافرت عنها بيانات) حسب آخر البيانات المتوافرة لتبلغ نحو 21 مليار دولار خلال عام 2013، مقابل 19.6 مليار دولار في عام 2012.

على مدار نحو أربعة عقود ومنذ تأسيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات عام 1974 كأول مؤسسة دولية متعددة الأطراف تقدم خدمات ضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية في الدول العربية نجحت »ضمان« في خدمة العديد من المستثمرين العرب والأجانب في الدول العربية قبل أن تطور خدماتها فيما بعد لتشمل كذلك المصدرين بعد استحداث خدمة تأمين ائتمان الصادرات عام 1986. حيث بلغت القيمة الإجمالية لعملياتها التراكمية بنهاية عام 2014 نحو 12 مليار دولار. كما

تشير الإحصائيات خلال السنوات الست الأخيرة إلى أن المؤسسة نجحت في تحقيق نمو مطرد في عملياتها من 505 ماليين دولار عام 2007 إلى نحو 1,1 مليار دولار عام 2014 ليصل إجمالي الفترة إلى 9,2 مليارات دولار.

في ظل تواصل ضعف نمو الاقتصاد العالمي وتراجع عائدات النفط وتصاعد حدة الاضطرابات السياسية والاقتصادية في بعض دول المنطقة، جاء أداء الدول العربية في عام 2014 دون توقعات المؤسسات الإقليمية والدولية، حيث تراجع معدل النمو إلى 1,7% للعام 2014 مقارنة ب2,8% عام 2013، ولكن من المؤمل أن تصدق تلك التوقعات المتفائلة ويعاود نمو الاقتصاد العربي ارتفاعه النسبي في عام 2015 ليبلغ ما يزيد عن 4%، وذلك كمحصلة لمجموعة من العوامل المرجح انعكاسها على الوضع في المنطقة خلال الفترة المقبلة.

فعلى صعيد العوامل الإيجابية من المرجح أن تعاود أسعار النفط تعافيها النسبي نتيجة تراجع المعروض في الأسواق وهبوط الاستثمارات في الطاقة لانخفاض جدواها، مقابل نمو الطلب من قبل الدول المتقدمة بفضل تحسن معدلات النمو الاقتصادي، إضافة إلى استخدام بعض البلدان العربية المصدرة للنفط للهوامش الوقائية والأرصدة المالية للحفاظ على مستويات الإنفاق العام في عام 2015 بشقيه الجاري والاستثماري، هذا إلى جانب تراجع تكلفة الطاقة وتحسن نسبي للحيز المالي المتاح لدى الدول العربية غير النفطية وقدرتها على تنفيذ سياسات مالية عامة تعزز الطلب المحلي وتدعم النشاط الاقتصادي. ومن المرجح أيضا أن تلقى الاقتصاديات العربية دعما من النمو المتوقع في المشاريع الاستثمارية الإجمالية الضخمة المبرمجة في خطط التنمية خلال السنوات الخمس المقبلة خصوصا في دول مجلس التعاون، وكذلك من الاحتياطات الإجمالية المتوقع ارتفاعها من 1417 مليار دولار عام 2014 لتبلغ 1458 مليار دولار عام 2015، فضلا عن دعم عجلة التنمية الناتج عن حركة التجارة العربية للسلع والخدمات المتوقع نموها بقيمة 114 مليار دولار وبنسبة 4.3% لتبلغ 2,8 تريليون دولار عام 2015.

ومن المرجح أن تعوض تلك العوامل الإيجابية نسبيا التأثيرات السلبية الناجمة عن التطورات السياسية والاضطرابات الأمنية وتراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية من متوسط 79مليار دولار سنويا خلال الفترة ما بين عامي 2006 و2010، إلى متوسط يبلغ 48 مليار دولار سنويا خلال بدايات العقد الثاني من الألفية الثالثة، وارتفاع المديونية الخارجية الإجمالية المتوقع إلى 876 مليار دولار عام 2015. وترى المؤسسة أن للدول العربية من الموارد والمقومات الاقتصادية والبشرية التي تجعلها قادرة على تحقيق تلك التوقعات المتفائلة بشأن النمو في الفترة المقبلة خصوصا إذا ما ثبّتت مسارات الإصلاحات الهيكلية، وعمقت التزام الأجهزة الحكومية بمنهج التخطيط الاستشرافي المرتكز على الرؤية الواضحة والأهداف المحددة والمتابعة المنتظمة والمعلومات الدقيقة والمؤشرات المعبرة، من أجل تحسين البيئة

الاقتصادية والمؤسسية بشكل عام ورسم سياسات أكثر فعالية واتخاذ إجراءات وتدابير وقائية في عدد من المجالات التشريعية والإجرائية التي تمكنها من اقتناص الفرص المتاحة من جهة ومجابهة التحديات القائمة والمحتملة من جهة أخرى. فعلى صعيد الفرص، على دول المنطقة أن تبذل جهدا مكثفا لاستقطاب حصة أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والمتوقع ارتفاعها إلى 1,75 تريليون دولار في عام 2015. بدعم الشركات متعددة الجنسية الكبرى التي تمتلك أكبر 5 ألاف شركة لديها سيولة تقدر بنحو 4,5 تريليون دولار، وأن تثابر في إتباع مسار الإصلاحات الرامية لمزيد من التنوع الاقتصادي ومن الاستثمار في رأس المال المادي والبشري لتعزيز الميزة التنافسية للمؤسسات وتحقيق استدامة التنمية. وفيما يتعلق بالتحديات، فعلى الحكومات أن تسعى للاستفادة من ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي لزيادة صادراتها السلعية والخدمية إلى دول العالم، وان تستفيد من إمكانات المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال تقديم الضمانات للمستثمرين العرب والأجانب ضد المخاطر السياسية وذلك لتحييد، جزئيا على الأقل، التأثيرات السلبية للأوضاع الراهنة على جاذبية بعض دول المنطقة للمستثمرين.

في هذا السياق وانطلاقا من رغبة المؤسسة في دعم متخذي القرار في المنطقة وإدراكا منها لأهمية المعلومات الدقيقة والمحدثة للتخطيط السليم للمستقبل وخصوصا في فترات الأزمات، ارتأت المؤسسة أن تستكمل مشروعاتها في مجال قواعد البيانات والمعلومات عن الدول العربية وذلك بالتعاون مع المؤسسات الدولية والجهات الرسمية في المنطقة، وإعادة تصنيفها ضمن هذا الإصدار الجديد من النشرة الفصلية، وذلك لإعطاء صورة واضحة عن وضعية جميع الدول العربية ومحاولة استشراف آفاق المستقبل[4]. يمكن النظر إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية في الدول العربية في إطار التعريف العريض للتنمية. بمعنى أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر. وتتأتى هذه الإمكانية بطريقة أكثر شفافية بالنظر إلى الدور المتعلق بتحقيق الهدف المحوري للتمنية في الدول النامية. والذي قامت الأمم المتحدة بصياغته في الأهداف الإنمائية للألفية. وكما هو معروف فإن هذا الهدف المحوري يقضي بالإقلال من الفقر بحلول عام 2015 إلى نصف مستواه الذي كان سائدا في عام 1990. ويمكن الإشارة إلى أن هناك أدبيات متخصصة توضح إمكانية مقاربة تحقيق الهدف المحوري عن طريق حساب معدل النمو السنوي المطلوب. ومن ثم حساب معدل الاستثمار المطلوب. وبمقارنة معدل الاستثمار مع معدل الادخار المحلي. فإنه يمكن حساب متطلبات التدفقات الرأسمالية الأجنبية المطلوبة. وكما هو معروف فأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) يعتبر من أهم مصادر المعلومات حول الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. وقد بدأت الأونكتاد إصدار تقرير الاستثمار العالمي منذ عام 1991. حيث يوفر هذا التقرير أحدث التقديرات عن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل دول العالم. كما يقوم بمناقشة مختلف القضايا المتعلقة بتدفقات هذا الاستثمار، وأثاره التنموية. ومتطلباته المؤسسية، والسياسات الملائمة للتعامل معه.

II- سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته في الدول العربية:

تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم وسائل تنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد المعاصر، ولا نبالغ عندما نقول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعد المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه اقتصاديات وموازنات العديد من الدول. حيث إن تنويع وزيادة الموارد المالية من الاستثمارات الأجنبية يتوقف على متغيرات كثيرة منها: تنظيم وتوجيه تلك الاستثمارات بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النجاح المستهدف.

أولا: سياسات تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية

تتمتع البلاد العربية بعوامل عديدة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تمكنه من تحقيق أهدافه الأساسية والمتمثلة في الوجود في السوق العالمية مع تحقيق أرباح مرتفعة. فالمنطقة العربية تمثل سوقا كبيرا، حيث يبلغ عدد سكان العالم العربي نحو 300 مليون نسمة، بما يمثل 4,6 % من سكان العالم. كما أن المنطقة العربية تملك الكثير من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة، إذ تنتج تلك المنطقة نحو 29,7 % من الإنتاج العالمي للنفط، ونحو 13,9 % من الغاز الطبيعي. وتملك المنطقة حوالي 59,3 % من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 30,5% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. لذا فإن الحكومات العربية يقطع عليها عبء أساسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي والاستفادة القصوى من ذلك الاستثمار في دعم التنمية الاقتصادية. وفيما يلي عرض لأهم السياسات التي يمكن أن تعمل على جذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية[5]:

1/ تحسين مناخ الاستثمار: يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في القطر المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، يرتبط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، سعر صرف مستقر، بيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافية يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات، وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فإن تقرير التنمية في العالم لعام 2005 يؤكد على الدور الهام الذي تلعبه الحكومة في إيجاد بيئة أمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير إلى غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل 51 % من المخاطر

المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما خلص التقرير إلى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة 30%.

2/ تطوير وتدعيم القطاع المالي بالدول العربية: يحتاج القطاع المالي في عدد كبير من الدول العربية إلى تطوير جوهري لمكوناته وأنشطته لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية في الفترة القادمة. وفيما يلي بعض السياسات الاقتصادية التي تساعد على تنمية وتطوير القطاع المالي العربي:

أولا: القطاع المصرفي: على الرغم من التطور الذي تشهده المصارف العربية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لازالت تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق الدولية. لذا فإن هناك حاجة إلى بذل مجهود أكبر في عدد من مجالات تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية، التقدم بخطوات أسرع في مجال خصخصة المؤسسات المالية والمصرفية، وتشجيع الاندماج بينها، والعمل على تكيفها مع التطور الهائل الذي شهدته الصناعة المصرفية وأن تعمل على تحسين خدماتها لتكون مستعدة لمقابلة تحديات العولمة.

ثانيا: أسواق الأوراق المالية العربية: يمكن أن يجذب نشاط أسواق الأوراق المالية قدرا أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وسيلتين:

الأولى: بشكل مباشر من خلال مزيد من الاستثمارات القائمة على توظيف الأسهم.

والثانية: بشكل غير مباشر من خلال استثمارات جديدة تحفزها التوقعات الجيدة بالنسبة للأداء الاقتصادي المستند على الارتفاع في أسعار الأسهم. وتعاني البورصات العربية عديد من المعوقات، أهمها: ضآلة الحجم النسبي لأسواق الأوراق المالية العربية، تدني مقدرة أسواق الأوراق المالية العربية على تحقيق السيولة، انخفاض الطاقة الاستيعابية لأسواق الأوراق المالية العربية، ضعف الفرص المتاحة للتنويع، التقلبات الشديدة في الأسعار، قصور الأطر التنظيمية والتشريعية، قصور الطلب على الأدوات الاستثمارية وضعف نشاط السوق الأولى.

ويمكن بلورة عدد من المقترحات لتطوير أسواق الأوراق المالية العربية لجذب مزيد من التدفقات الاستثمارية الإقليمية والأجنبية كما يلي:

1. **معالجة أوجه القصور التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية العربية:** في مجال نقص المعلومات والشفافية والإفصاح المالي وأساليب ونظم الإدارة المالية العاملة مع استثمار العمل على تطوير واستكمال تنظيم الأطر القانونية والمؤسسية لها، وأيضا التعاون في مجال تبادل الخبرات المستحدثة.

2. **تنشيط سوق الأسهم:** وذلك من خلال: ضرورة التوسع في إصدار الأسهم لحاملها (لجذب مستثمرين جدد يرغبون في الدخول في مجال الاستثمار في الأسهم دون الإعلان عن أسمائهم)، ضرورة وجود أسهم ممتازة، تشجيع إنشاء صناديق الاستثمار العربية.

3. **تنشيط سوق السندات:** وذلك من خلال: الاهتمام بالسندات القابلة للتحويل إلى أسهم، دراسة إمكانية إصدار سندات يرتبط عائدها بمعدلات التضخم، دراسة إمكانية إصدار سندات تتحدد عوائدها بنسبة من الربح الذي يحققه حامل السهم العادي في نفس المنشأة، تشجيع بعض أنواع السندات المضمونة بالأصول الثابتة أو الرهن العقاري، الاهتمام بإصدار السندات بالعملات الأجنبية لجذب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.

4. **إدخال المشتقات في البورصات العالمية:** أدى التطور في صناعة الاستثمار في الأوراق المالية إلى استحداث العديد من الأدوات المالية والتي من أبرزها المشتقات Dérivatives Financial. ولا ريب في أن دخول هذه الأدوات إلى الأسواق العربية بعد نتيجة حتمية لتطور هذه الأسواق وارتباطها بالظروف والأسواق العالمية، فعندما يزيد الوعي الاستثماري للمستثمر العربي وتنتشر المعلومات الدقيقة والمفيدة وتنضج آليات السوق وتتوافر الكوادر المؤهلة فإنه لابد من إدخال هذه المشتقات.

ثانيا: قطاع التأمين: هناك بعض المشكلات التي تواجه قطاع التأمين في العالم العربي، منها: محدودية أسواق التأمين، النقص في المعلومات والبيانات، ضعف مجالات الاستثمار، وضعف أسواق المال العربية بصفة عامة مما يؤثر سلبيا على السياسات الاستثمارية لشركات التامين وإعادة التأمين ويمكن تطوير قطاع التأمين في الدول العربية من خلال: دمج شركات التأمين وخصوصا الصغيرة منها لتحسين وضعها التنافسي، تطوير المستوى العلمي والفني للعاملين في مجال التامين، تطوير الأجهزة الفنية وطرق التسوية حتى تحسن من وضعها التنافسي مقابل شركات التأمين الأجنبية، العمل على نشر الوعي التأميني لدى الأفراد ودراسة أسباب ضعفه وإمكانيات نشره باستخدام مختلف الوسائل المتاحة، تطوير أجهزة الرقابة والإشراف على التأمين بما يحقق كافة مصالح الأطراف المعنية في سوق التامين وتدعيم هذا القطاع بالكوادر الفنية المدربة.

3/ التوسع في برامج الخصخصة في الدول العربية: تكمن أهمية الخصخة في كونها تشكل محورا هاما لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي، فقد أظهرت تجارب الدول النامية في هذا الشأن إلى وجود علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يشير إلى الأداء الجيد نسبيا للبلدان التي طبقت برامج الخصخصة في اجتذاب تدفقات ضخمة من هذه الاستثمارات، وبالإضافة إلى ما توفره التدفقات الاستثمارية الأجنبية من خلال الخصخصة من موارد مالية للدولة، فإن ما يقوم به

المستثمرون الأجانب من جهود لتطوير المؤسسات المخصصة وتوسيع أنشطتها وزيادة قدرتها التنافسية يعتبر بصورة عامة من المنافع الإدارية والتقنية المصاحبة لهذه الاستثمارات.

4/ استقطاب الأموال العربية المهاجرة وتشجيع التكامل المالي العربي: تشير البيانات إلى انخفاض إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية حيث بلغت نحو 20,7 مليار دولار خلال الفترة (1995-2003) على الرغم من أن تقديرات الأموال العربية المهاجرة تتراوح ما بين 800 مليار دولار إلى نحو 3 تريليون دولار. وقد يفسر البعض أن اتجاه الأموال العربية للاستثمار في الخارج على أنه دليل على عدم اقتناع هذه الاستثمارات بالمناخ السائد في دول المنطقة، لذا فإن محاولة استقطاب هذه الاستثمارات داخل المنطقة العربية يمكن أن يكون عاملا إيجابيا لزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها من خارج المنطقة، حيث يصبح عودة الأموال العربية المهاجرة حافزا لهذا التدفق. وهناك عدد من الأسباب التي تحفز عودة الأموال العربية المستثمرة في الخارج منها: التحسن المتواصل في البيئة الاقتصادية العربية، الخريطة الاستثمارية العربية التي أطلقها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على موقعه بالانترنيت، ومخاوف تجميد ومصادرة الأموال والأرصدة العربية في الخارج، تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي، انطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام 2005، وتوحيد العملة الخليجية في إطار اتحاد نقدي بحلول عام 2010، انطلاق البورصة العربية الموحدة بالقاهرة.

5/ الاهتمام بعنصر الترويج للاستثمار في الدول العربية: في ظل حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي فإن إعداد إستراتيجية للترويج للاستثمار في الدول العربية يعد أمرا ضروريا للغاية كما يجب التأكد على أهمية مواصلة الجهد المبذول من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وتكثيف وتعميق نشاطاتها في مجالات ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وبث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات الترويج للاستثمار وتنمية الموارد البشرية، واستخدام تقنيات الترويج الحديثة وزيادة استخدام البريد الإلكتروني في خدمات التسويق عبر إرسال النشرات التعريفية والبيانات الصحفية والأحداث الهامة والتشريعات المستحدثة بشكل فوري ودوري للمشتركين.

6/ تنمية الموارد البشرية في الدول العربية: لاشك أن جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته وبصفة خاصة تطوير وخلق الكفاءات والكوادر (رأس المال البشري) القادر على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية، وتؤكد ورقة نشرها صندوق النقد الدولي بوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعا لما يطلق عليه "محددات رأس المال البشري"، وبتعبير مبسط، فإن المعنى الذي ينطوي عليه هذا المصطلح مؤداه أن القوى العاملة في دولة ما إذا ما كانت ذات تعليم جيد، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على الزيادة.

7/ مزيد من الإصلاح السياسي والديمقراطية في الدول العربية: إن نجاح سياسات التنمية بوجه عام وسياسات جذب الاستثمار الأجنبي بوجه خاص مرهون بإنجاز إصلاحات سياسية تسمح بمشاركة القوى الفاعلة والكفاءات الحية في رسم القرارات الاقتصادية والسياسية المصيرية، وتعزيز المشاركة الشعبية على اعتبار أن المواطن هو مفتاح تسيير وتيسير جمع الأمور المتعلقة بجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي وهو القادر على تذليل العقبات التي تواجه المستثمرين بكافة أنواعها وإزالة العقبات البيروقراطية التي نقف في سبيلهم.

وفي الأخير يجب التأكيد على أن سياسة فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ليست غاية في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية تعجز الموارد المحلية، سواء المالية أو التقنية أو الإدارية على تحقيقها. ولهذا فإنه من الضروري أن يكون المردود من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكبر من التكاليف التي قد تتحملها الدول العربية نتيجة الامتيازات التي تقدمها مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والدعم المقدم لهذا التدفق. وبوجه عام، يجب أن تقوم الدول العربية بصياغة إستراتيجية لتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر من ناحية النوع والحجم والقطاعات ذات الأولوية المفتوحة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة أن تتصف سياسات الدول العربية نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمرونة طبقا للأوضاع الاقتصادية والتقنية المتاحة.

ثانيا: معوقات الاستثمار في الدول العربية: هناك عدة معوقات للاستثمار في الدول العربية نوجزها فيما يلي[6]:

أ/ السياسات العامة للدولة:

تؤدي الدولة دورا حاسما في تهيئة بيئة ملائمة للأعمال من خلال السياسات العامة والتنظيم والرقابة، حيث تؤثر هذه السياسات، السياسات المالية والنقدية، بشكل مباشر على المحددات الأخرى لبيئة الأعمال. وتشكل السياسات الضريبية أحد أهم المعوقات، وبخاصة أنها تستخدم كأداة للتحصيل الضريبي وزيادة العائدات المالية الحكومية، وليس كأداة للمساعدة في إعادة توزيع الثروة وتخصيص الموارد وتحسين بيئة الأعمال، الأمر الذي يجعل أثرها سلبيا. كما تعاني الدول العربية عموما عدم ملائمة الهيكل الضريبي الذي تتعدد أنواعه وتتضارب فيما بينها أحيانا مما يؤدي إلى الازدواج الضريبي، وينطبق ذلك إلى حد بعيد على التعريفة الجمركية حيث لا تزال العديد من دول المنطقة تضع تعريفة جمركية مرتفعة مما يؤدي إلى تقليل فرصة الإنتاج المحلي في المنافسة محليا ودوليا. وتركز الدراسات المشار إليها على ضرورة مبادرة الحكومات العربية لإصلاح قطاع الخدمات وتخفيف القيود والضوابط من خلال إزالة العوائق وتعزيز المنافسة. وإعادة هيكلة التنظيم من خلال إيجاد بيئة قانونية متطورة وتشجع على إقامة مؤسسات تنظيمية متخصصة ومستقلة. فقطاع الخدمات الذي تسيطر عليه الدولة يتسم بمحدودية الاتجار بالخدمات وعدم الكفاءة. وتربط هذه

الدراسات بين إصلاح قطاع الخدمات والخوصصة والتعليمات والقوانين التي تشجع المنافسة وتدعم دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب/ التشريع والتنظيم:

تعاني معظم الدول العربية عدم اكتمال الإطار التشريعي الناظم لقطاع الأعمال، ويترافق ذلك مع قصور كبير في تطبيق القوانين الموجودة أو تضاربها مما يؤدي إلى تعطيلها، وتزداد حدة هذه المشكلة في ظل التطورات الدولية المتسارعة التي تفرض تعديل القوانين الوطنية وتكييفها مع متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي وكذلك مع متطلبات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وتبرز في هذا المجال أهمية خاصة لقوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة عمليات القرصنة وتزييف الماركات التجارية. ومن القضايا الرئيسية التي تواجه معظم الدول العربية دعم حرية القضاء وتعزيز استقلاليته عن الجهاز التنفيذي والضغوط السياسية والرفع من سرعته في الفصل في المنازعات التجارية.

ج/ قوانين الاستثمار:

يعتبر إيجاد البيئة القانونية الملائمة للاستثمار الخاص، مكونا أساسيا في دعم بيئة الأعمال، وقد قامت غالبية الدول العربية خلال العقدين الماضيين بوضع قوانين خاصة لتشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، تضمنت العديد من المزايا والإعفاءات والضمانات، كما نصت على فتح المجال أمام الاستثمارات الخاصة المباشرة في قطاعات كانت تقليديا حكرا على القطاع العام. لكن مع ذلك لازال هناك العديد من المشكلات أهمها عدم وضوح هذه القوانين وعدم ثباتها، وكذلك عدم تنفيذها بشكل دقيق أو وجود قوانين سارية المفعول تتناقض معها، حيث يتم تفسير هذه القوانين أو الفصل في النزاعات الناشئة عنها في غير صالح المستثمر. ومن المشكلات أيضا عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في قوانين الاستثمار، مثال ذلك حرية تحويل الأرباح، إذ لا تتوافر العملة الصعبة في كثير من الأحيان لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى تعطيل التحويل لفترات طويلة وتحميل المستثمر خسائر لا تعوض، أو يضطر إلى اللجوء إلى السوق السوداء، وتعاني بيئة الاستثمار في بعض الدول العربية التمييز بين المستثمر المحلي والأجنبي في مجالات عديدة، أهمها منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات عديدة ومنعه من تملك المشروع كاملا في مجالات أخرى وفرض مشاركة المستثمر المحلي بنسبة لا تقل عن 50%.

د- شروط عناصر الإنتاج وخصائصه:

يلاحظ أن الدول العربية تعاني مشكلات متعددة في عنصر رأس المال سواء أكان محليا أو أجنبيا، تتمثل في ضعف أسواق المال المحلية، ارتفاع معدلات الفائدة وكذلك ارتفاع تكلفة الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة عنصر رأس المال. إضافة إلى عدم وجود أدوات تمويلية كفؤة وغياب النظم والتشريعات المالية الفعالة. كما أن مشكلات عنصر رأس المال الأجنبي تتمثل في عدم وجود المناخ المناسب

لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى عدم وجود برامج الدعم والتطوير لمساندة برامج البحث والتطوير.

يضاف إلى ذلك مشكلة الطلب الخارجي على السلع والخدمات، حيث أن معظم السلع العربية المصدرة، هي المواد الخام الأولوية التي تتصف بمرونة سعرية عالمية ضعيفة، ما عدا النفط الذي له خصوصيته، ناهيك عن منتجات الصناعات التحويلية التي تعاني عدم ملاءمتها لمواصفات الجودة المطلوبة دوليا مما يحد من قدرتها التنافسية. وفيما يتعلق بقوانين العمل يعتبر عدم التقيد بتنفيذ هذه القوانين حينا وفي وجود نصوص غير ملائمة لتطوير بيئة الأعمال حينا أخر من أبرز المشكلات. وكذلك التفرقة بين العمال الأجانب والمحليين، وصعوبة الحصول على تصاريح العمل وتأشيرات الدخول والخروج.

و/ البيروقراطية والفساد:

يشكل تعقيد الإجراءات التنظيمية وعدم الشفافية والبيروقراطية الإدارية من جهة والفساد من جهة أخرى مشكلة كبيرة لقطاع الأعمال في مختلف الدول العربية، يشمل ذلك تعدد أنواع الضرائب وطرق تحصيلها، إجراءات العمل، خدمات البنية التحتية، التخليص الجمركي، التراخيص المتعلقة بالاستثمار والتجارة والعمل. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي تبذلها مختلف الدول العربية لمكافحة الفساد والتي شملت وضع قوانين خاصة لذلك، وكذلك تنامي دور السلطات التشريعية وهيئات المجتمع المدني والإعلام في هذا المجال، فإن الفساد والمحسوبية لا تزال من أبرز معوقات تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويشجع على الفساد في كثير من الدول ضعف رواتب الموظفين الحكوميين وعدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ. لقد أرجعت دراسة قام بها بنك الكويت الصناعي أسباب ضعف الاستثمارات العربية البينية إلى المعوقات التالية[7]:

أ/ المعوقات البنيوية:

يقصد بها تلك المعوقات ذات العلاقة بهياكل البنية الأساسية والتي توفر الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية، ويمكن إيجازها في:

1. نقص وتخلف الهياكل والبنيات الأساسية من خدمات الطرق، النقل، المواصلات، الاتصالات، الطاقة، المياه.....الخ، إذ تعاني معظم
الدول العربية من قصور واضح في مثل هذه الخدمات.
2. غياب أو ضعف أسواق المال في غالبية الدول العربية وانعدام الربط فيما بينها والنقص النسبي في التشريعات المنظمة لها.
3. محدودية المصارف والأدوات الاستثمارية التي تتعامل بها.

ب/ المعوقات التشريعية والقانونية: ويمكن طرح أهمها في النقاط التالية:

1. عدم شمول تشريعات الاستثمار في بعض الدول العربية للمسائل كافة التي تنظم العملية الاستثمارية.
2. عدم استقرار وثبات التشريعات المنظمة للاستثمار في بعض هذه الدول.
3. عدم وضوح نصوص هذه التشريعات في بعض الدول العربية مع غياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية أو قصورها.
4. عدم التزام حكومة الدولة المضيفة بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمرين.
5. القيود المفروضة فيما يتعلق بتملك الأراضي والعقارات وتأثيره على مدى الإقبال على الاستثمار.
6. افتقار التنسيق بين الصيغ التنظيمية والتشريعية التي تحكم الاستثمار خاصة بالنسبة للضرائب.

ولعل أهم العوامل التي تؤدي إلى عرقلة عملية الاستثمار هي تفشي ظاهرة القرصنة والتقليد. فإذا كانت أهم المبادئ التي يرتكز عليها المستثمر هي الاستقبال الفعال للمشاريع الاستثمارية ونجاعة القوانين التي تكفل له الحماية وتمنح له المزايا، وتوفر له الأمان والاستقرار، فغياب ذلك سيؤثر سلبا على وضعية الاستثمار. فالقرصنة تؤدي إلى:

1. إضعاف مستوى الخدمات الصناعية.
2. إضعاف المشاريع ذات التكنولوجيا المتقدمة لأن التقليد يؤدي إلى قتل روح الابتكار والبحث والتجديد.
3. تقليص أسواق السلع الصناعية.
4. شل حركة التعاون والتكامل الدولي لانعدام الثقة بين الدول.

وبالتالي فالتقليد والقرصنة قد يكون سببا في التقليل من القروض الأجنبية للاقتصاد الوطني، فالبلد الذي يهمل حماية الملكية الفكرية للوطني لا يكون جديرا بثقة الأجنبي، وهذا ما يؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى النفور والابتعاد عن تحقيق صفقات ومشاريع استثمارية في البلد الذي تنتهك فيه حقوق المنتج والمؤلف، وتطغى عليه عمليات الغش والتقليد للسلع والمنتجات وحتى المعارف الفنية. وعليه فإن الحفاظ على قدرات الاستثمار الأجنبي في الأسواق الوطنية مشروط بنوعية وفعالية القوانين التي تكفل حماية الحقوق المتعلقة بالملكية الذهنية والتجارية والصناعية، كما أن تطهير الأسواق الوطنية من البضائع أو المنتجات المقرصنة والمقلدة سيسمح بترقية الاستثمار، ويفتح المجال أمام رجال الأعمال والمتعاملين الاقتصاديين من مختلف الدول بمباشرة المشاريع التنموية الاستثمارية في إطار عقود الشراكة:

"contrat de partenariat" الذي يسمح بتبادل الخبرات والتقنيات العالية الكفاءة[8]. وبالتالي فإن درجة التقليد والقرصنة تؤثر على دعم وترقية الاستثمار لذلك لابد من العمل على تحقيق النتائج التالية[9]:

- حماية وضمان الاستثمار: عن طريق مساواة المعاملة بين المستثمرين و حماية حق الملكية الفكرية ضد الاستيلاء غير المشروع.

- مساعدة ودعم الاستثمار: الذي يتضمن حوافز وأنظمة عد ة متعلقة بمناطق الترقية ومناطق التوسع الاقتصادي والمناطق الحرة.

ج/ المعوقات السياسية والاجتماعية: وأهمها:

1. عدم الاستقرار السياسي في عدد غير قليل من الدول العربية خاصة المجاورة لإسرائيل.
2. عدم استقرار الأوضاع الأمنية في عدد من الدول العربية.
3. عدم تهيئة الرأي العام المحلي في العديد منها للترحيب بالمستثمر الأجنبي والعربي خاصة.

د/ المعوقات الاقتصادية والمالية: وتتمثل في:

1. عدم الاستقرار الاقتصادي المالي وعدم وضوح التوجيهات الحكومية الاقتصادية في العديد منها.
2. احتكار القطاع العام للكثير من الأنشطة الاقتصادية.
3. القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورأس المال لخارج الدولة المضيفة.
4. عدم توفر البيانات الكافية عن فرص الاستثمار في معظم الدول العربية.
5. تدهور قيمة العملة وتعدد أسعار صرفها مما يترتب على ذلك من ضرر بالمستثمرين.
6. عجز إمكانية التمويل المتاحة في معظم الدول العربية عن تلبية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الاستثمارية.

هـ/ المعوقات الإدارية والتنظيمية:

1. تعاني معظم الدول العربية من تعدد مراكز القرار التي يتعامل معها المستثمر، وذلك لتعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار. تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بالتراخيص للاستثمار، فحتى عند تركيز اتخاذ القرار في جهة واحدة، فإن المستثمر يعاني من بيروقراطية مفرطة ومدى تأثير ذلك على نتائج واستخلاصات دراسات جدوى المشاريع بسبب تغير الظروف.
2. نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية على أسس تجارية سليمة، مما يعيق تنفيذ وتشغيل هذه المشاريع ويؤدي إلى خفض الإنتاجية وارتفاع التكلفة ومن ثم انخفاض عائد الاستثمار.

كما لخصت من جهتها الشركة العربية لضمان الاستثمار من خلال تجربتها أهم معوقات الاستثمار في البلاد العربية في صعوبة الإجراءات الإدارية، وتدني مستوى دراسات الجدوى الاقتصادية، وعدم استقرار النظم القانونية التي تحكم عمليات الاستثمار، والافتقار إلى البنية الأساسية، ووجود بؤر خلل في السياسات النقدية وهيكل تمويل المشاريع والتسويق، والتساهل في تطبيق المواصفات القياسية والافتقار لآليات تمويل جديدة[10]. في ضوء كل هذا يمكن القول أن المنطقة العربية رغم ما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وثروات طبيعية وفيرة وثقل سكاني يوفر عمالة رخيصة وسوق استهلاكية واسعة من جهة أخرى فإنها

تفتقر إلى العديد من عناصر المناخ الملائم للاستثمار من الناحية السياسية والمؤسساتية خاصة وبالتالي فهي تتميز "ببيئة طبيعية جاذبة للاستثمار وبيئة سياسية ومؤسساتية طاردة له"[11].

كما نجد من بين العناصر المعيقة للاستثمار بالدول العربية ما قامت بدراسته المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، حيث قامت بتصنيف العناصر المعوقة للاستثمار ضمن مجموعات من حيث ترتيب أهميتها على اتخاذ قرار الاستثمار، ويمكن تعميم هذه المعوقات على جميع الدول النامية، وذلك على النحو التالي [12]:

- **المجموعة الأولى** :

- عدم الاستقرار السياسي الاقتصادي.
- البيروقراطية الإدارية وصعوبة التسجيل والترخيص.
- عدم وضوح واستقرار قوانين الاستثمار.
- عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة المحلية.
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح وأصل الاستثمار للخارج.
- عدم توافر الكفاءات الإنتاجية لتشجيع الاستثمار.

- **المجموعة الثانية:**

- عدم توافر مناخ استثماري ملائم.
- عدم توافر النقد الأجنبي.
- صعوبة التعامل مع الأجهزة المعنية بالاستثمار.
- صعوبة التنقل والحصول على تأشيرات الدخول.
- عدم توافر الأيدي العاملة المدبرة.
- عدم وجود جهة واحدة ترعى مصالح المستثمر.
- صعوبة تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار.
- عدم توافر شريك محلي من القطر المضيف.

- **المجموعة الثالثة** :

- عدم توافر البنى الهيكلية وعناصر الإنتاج.
- عدم توافر الاستقرار الأمني.
- ازدواجية الضرائب وارتفاع معدلاتها.
- ارتفاع معدلات التضخم.
- تسلط السلطة الحكومية.

- عدم توافر خرائط استثمارية.

- المجموعة الرابعة :

- غياب الدعم المادي والمعنوي من قبل القطر المضيف.
- محدودية السوق المحلية وعدم توافر فرص استثمارية.
- احتكار القطاع العام لمعظم الأنشطة الاقتصادية
- عدم توافر أنظمة مصرفية متطورة.
- تفشي الرشاوي والعمولات.
- غياب التكامل الاقتصادي العربي.

- المجموعة الخامسة :

- عدم توافر بنوك للمعلومات
- .عدم توافر التنسيق بين الدوائر الرسمية المعنية والاستثمار.
- عدم تنفيذ التزامات القطر المضيف بالاستثمار.
- عدم وجود سوق مالية متطورة.
- عدم ثبات السياسة الاستثمارية.
- ارتفاع معدلات الفائدة على التسجيلات الائتمانية.
- عدم وجود سوق منظمة للأوراق المالية.
- عدم كفاية الحوافز للاستثمارات الوافرة.

وفي هذا الصدد هناك وجهات نظر متطورة مرتبطة بالمناخ الاستثماري، منها وجهة نظر المستثمر، والذي يسعى إلى توفير مناخ استثماري مناسب لاستثماراته، دون دخول في مشاكل مع الدولة المضيفة للاستثمار، وهناك وجهة نظر الدولة المضيفة، حيث تقيس آثار هذا الاستثمار من حيث الفوائد والتكاليف، وهناك وجهات نظر أخرى، ترتبط بالمناخ في الدول المستثمرة. كما أن هناك وجهات نظر الدول المجاورة[13].

III- حصيلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (1995-2015):

مع احتدام المنافسة بين مختلف دول العالم على جذب التدفقات الرأسمالية الأجنبية أدركت معظم دول المنطقة العربية، ضرورة إحداث تغيرات في سياسات الاستثمار عموما وسياسات جذب الاستثمارات الأجنبية على وجه الخصوص، من أجل تنظيم محكم وتوجيه صائب لتلك الاستثمارات إلى تعزيز خطط وبرامج التنمية بما في ذلك سياسات وإجراءات وحوافز جذب الاستثمارات وإزالة العوائق التي تحول دون

تحقيق النجاح المستهدف. كما أدركت أن جذب الاستثمار الخارجي لا يتوقف على الحوافز فقط، بل على عوامل كثيرة منها الأداء المؤسساتي والاستقرار السياسي، وحجم السوق، وتوافر الموارد البشرية والمادية، وأداء الخدمات اللوجستية، ومناخ وأشكال الاستثمار المتاحة وغيرها. وقد أثبتت التجارب الناجحة في مجال جذب الاستثمار في العالم ضرورة الارتكاز على المعلومات الدقيقة والحديثة بشأن البيئة الاستثمارية وكذلك الأداء الفعلي للدولة ومستوى التدفقات وتطورها وفق منهجية محكمة ومتكاملة تتضمن رصد توزيع تلك الاستثمارات بحسب الدول والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها، وذلك حتى يمكن للدولة التعرف على شركاء الاستثمار وصياغة استراتيجيات وسياسات وبرامج أكثر تحديدا وفعالية في مخاطبة الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وكذلك في تقييم مردود تلك السياسات لمواصلة تعديلها وتطويرها في المستقبل.

وتبذل المؤسسة جهودا متواصلة منذ سنوات من خلال تجميع وتحليل البيانات والمعلومات الاستثمارية لدعم متخذي القرار في القضايا الاقتصادية ولدفع جهود الإصلاح المؤثرة على مسار التنمية والهادفة لتحسين وتطوير مناخ الاستثمار والأعمال وزيادة جاذبية اقتصاديات الدول العربية للتدفقات الرأسمالية البينية والأجنبية .كما تهتم المؤسسة أيضا برصد ومتابعة جهود المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى الموجهة نحو تطوير الرصيد المعرفي في مجال التدفقات الاستثمارية. وفي هذا السياق رصدت المؤسسة قاعدة بيانات حديثة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) تحت مسمى "الإحصائيات الثنائية للاستثمار الأجنبي المباشر" تتضمن بيانات تدفقات وأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة والواردة حسب الدول المصدرة والمستقبلة في 206 دول حول العالم من بينها 18 دولة عربية. وفي نفس السياق وبهدف تعزيز دورها في تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها في المنطقة العربية، اقتنت المؤسسة حق استغلال قاعدة بيانات الفاينانشيال تايمز عن "أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI Markets)"، والتي تغطي مجمل المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة في جميع أنحاء العالم وفي كل القطاعات انطلاقا من عام 2003.

وقد كشفت البيانات الصادرة عن مؤتمر (الاونكتاد) الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والفاينانشيال تايمز عن أن دول منظمة (OECD) التعاون الاقتصادي والتنمية هي أكبر مستثمر في الدول العربية، كما حلت الدول العربية وشركاتها في قوائم أكبر المستثمرين في بعض الدول العربية الأخرى، فضلا عن وجود نحو7500 شركة أجنبية وعربية متعددة الجنسية تعمل في الدول العربية وتستثمر بشكل مباشر في نحو 10 آلاف مشروع إجمالي قيمة تكلفتها الاستثمارية ما يزيد عن تريليون دولار وتوظف حوالي 1.6 مليون عامل وبحصة تبلغ 10% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم و6 % من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم وذلك خلال الفترة ما بين عام 2003 وحتى أبريل

2014 إلا أن البيانات كشفت أيضا عن وجود تباين واضح في أداء دول المنطقة على صعيد جذب الاستثمار حيث تراوح متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال السنوات الأخيرة ما بين 3 في الألف في دول و 12 في المائة في دول أخرى، كما تركزت مشروعات الشركات الأجنبية وبشكل كبير في عدد محدود من الدول.

ومن منطلق تجربتها الطويلة نسبيا في مجال رصد وتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي، تعي المؤسسة مجمل الصعوبات الفنية التي يواجهها المعنيون بمجال تجميع البيانات ولاسيما بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة والصادرة عن الدول النامية والتي من شأنها أن تؤثر نسبيا في دقة وشمول تلك البيانات . وتأكيدا لأهمية الجهد الذي تقوم به الاونكتاد والفاينانشيال تايمز وغيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية في مجالات جمع البيانات وتحليلها لأغراض البحوث والدراسات ونشر الوعي ودعم متخذي القرار، ارتأت المؤسسة أن تخصص هذا العدد من النشرة الفصلية لعرض وتحليل تلك البيانات لتعميم الاستفادة منها على الصعيد العربي وكذلك لتعريف دول المنطقة بما ينشر عنها من بيانات على الصعيد الدولي، إضافة إلى لفت انتباه الجهات العربية المسئولة عن إحصاءات الاستثمار إلى ضرورة التنسيق المباشر مع المؤسسات الإقليمية والدولية وتدقيق وتصويب تلك البيانات حتى تتمكن تلك الجهات من أن ترسم صورة صحيحة عن واقع الاستثمار في الدول العربية[14].

لقد أدركت العديد من الدول العربية، الحاجة الملحة لتطوير إجراءات تحسن في بيئة أداء الأعمال ولاستقطاب المزيد من الاستثمارات، إلا أن إدراك البعض منها لضرورة تطوير العملية الإحصائية المتعلقة برصد ومتابعة ونشر البيانات الخاصة بالتدفقات الاستثمارية الوافدة إليها والصادرة عنها ما زال بحاجة لمزيد من الدعم والتطوير. ولذلك فإنه ليس من المستبعد أن تفتقد صياغة وإقرار حزمة التشريعات والسياسات الجاذبة للاستثمار في عدد من تلك الدول للفعالية والنجاعة، وأن لا يتمكن صاحب القرار من تحقيق هدف زيادة حجم الاستثمارات الواردة ناهيك من توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الإستراتيجية. تتميز حصة الدول العربية بالضآلة رغم جهودها المبذولة من أجل الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، ورغم التسهيلات والإعفاءات المقدمة إلى رأس المال الأجنبي والمحلي (تحويل الأرباح، اللجوء إلى التحكيم الدولي، إعفاءات جبائية....الخ)، وبالتالي سيؤثر ذلك في فعالية دوره في تنمية الاقتصاديات العربية، حيث ضلت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم تتراوح بين 0,23% و2,1% على مدى العقدين الماضيين[15].

فقد تراوح متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2001 و 2012 ما بين 0,26% بالنسبة للكويت و 11,85% بالنسبة إلى لبنان. إن ما تم تصنيفه جغرافيا من التدفقات والأرصدة الواردة إلى الدول العربية والصادرة عنها يمثل

بصفة عامة نسبة ضئيلة من إجمالي التدفقات والأرصدة تختلف من بلد إلى آخر. بشكل عام حلت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كأكبر مستثمر في الدول العربية من واقع الإحصاءات المرصودة في قاعدة بيانات الأونكتاد. لم تخل قوائم أكبر المستثمرين في بعض الدول العربية من أسماء العديد من الدول العربية النفطية وغير النفطية كما تضمنت قوائم أكبر دول مستقبلة للاستثمارات العربية الصادرة دولا عربية نفطية وغير نفطية أيضا. هناك بعض الدول التي تشهد تناسقا بين بياناتها الإجمالية وبياناتها الموزعة جغرافيا بالنسبة للتدفقات الرأسمالية المباشرة الواردة ومنها على سبيل المثال تونس والجزائر والسعودية وسلطنة عمان والكويت.

الشكل رقم (01): عدد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ما بين عامي 2003 و2013:

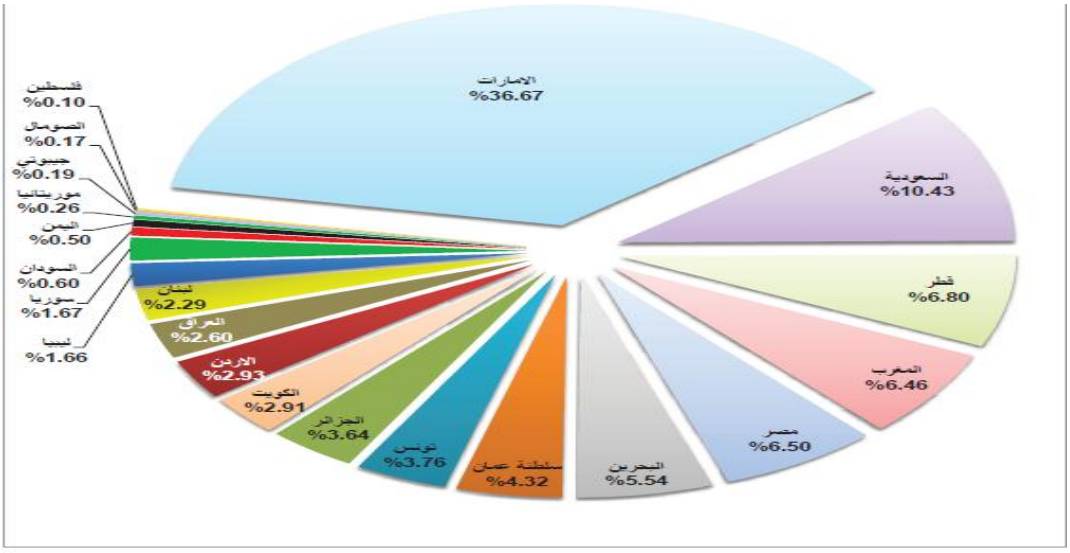

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، عدد خاص بالاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، مرجع سبق ذكره، ص08.

من الشكل السابق نجد أن تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول، أولها الإمارات وحظيت ب 3246 شركة أجنبية وبنسبة 36,67% من الإجمالي العربي، ثم السعودية ب 923 شركة أجنبية وبنسبة 10,43% من الإجمالي، ثم قطر ب602 شركة أجنبية وبنسبة 6,8% من الإجمالي، من منطلق تجربتها الطويلة نسبيا في مجال رصد وتحليل بيانات الاستثمار الأجنبي الوافد والصادر بالخصوص إلى ومن الدول العربية، تشيد المؤسسة بالجهود المبذولة من قبل الأونكتاد في إعداد تلك البيانات المهمة والتي تتكامل مع ما تقوم به المؤسسة من جهود في جمع المعلومات وتحليلها لأغراض البحوث والدراسات ونشر الوعي ودعم متخذي القرار، كما تعي المؤسسة مجمل الصعوبات الفنية

التي يواجهها المعنيون بمجال تجميع البيانات على نطاق دولي ووفق ضوابط محددة تضمن الدقة والمصداقية والتناسق عندما تعزف بعض الدول عن توفير تلك البيانات في الوقت المناسب .ومن المرجح أن تفسر هذه الصعوبات مجموعة من النقاط المهمة التي تسترعي انتباه القراء وأبرزها ما يلي: بعض بيانات تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الموزعة جغرافيا في الدول العربية تفتقد الشمولية حيث أنها لا ترصد إلا نسباً متفاوتة من إجمالي التدفقات والأرصدة الواردة والصادرة.

بعض الدول التي تم رصدها في بيانات التدفقات سواء الواردة أو الصادرة خلال الفترة لا تظهر في بيانات الأرصدة، والعكس أيضا صحيح حيث إن بعض الدول التي تم رصدها في بيانات الأرصدة سواء الواردة أو الصادرة خلال الفترة لا تظهر في بيانات التدفقات. بعض بيانات التدفقات أو الأرصدة الصادرة من دولة معينة إلى دولة أخرى لا تظهر في بيانات التدفقات أو الأرصدة الواردة إلى تلك الدولة الأخرى والعكس. لوحظ وجود بعض البيانات غير المنطقية من حيث الحجم ومثال على ذلك تدفق 12460 مليون دولار من لبنان إلى نيجيريا خلال عام 2012 بعض بيانات التدفقات الموزعة جغرافيا غير دقيقة وحجمها يتجاوز إجمالي التدفقات الواردة إلى الدولة خلال نفس السنة ومثال على ذلك بيانات الإمارات ومصر والمغرب وغيرها من الدول حيث توجد فوارق واضحة بين بيانات التدفقات الموزعة جغرافيا والبيانات الإجمالية لنفس السنوات.

الملاحظات السابقة لا تقلل على الإطلاق من أهمية الجهد الذي تقوم به الأونكتاد في مجال رصد ومتابعة التطورات الخاصة بالتدفقات التجارية والرأسمالية والتي بشرط التقيد بمنهجية تحليل موثوقة، تمكن الباحثين والمعنيين بهذا المجال الهام من الاقتصاد العالمي من صياغة خارطة الاستثمارات الأجنبية المباشرة أخذا بعين الاعتبار شكل التوزيع الجغرافي لها والقطاعات الموجه إليها. كما تكشف البيانات حجم التحديات العديدة والصعوبات الفنية التي تواجه الجهات الإقليمية والدولية في الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول النامية عموما ومن بعض الدول العربية على وجه الخصوص. يقدر عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6587 شركة بنسبة تزيد عن 7,6 %من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والتي يزيد عددها عن 87 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات في 11605 مشاريع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5,4 % من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 214 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى أبريل 2016. التكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين عامي 2003 ومارس 2016 تم تقديرها بقيمة تزيد عن تريليون دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1,8 مليون فرصة عمل.

تركز شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات، وحظيت بـ 3493 شركة أجنبية وبنسبة 37,4 %من الإجمالي العربي ثم السعودية بـ 956 شركة أجنبية وبنسبة 10,2 % من الإجمالي ثم مصر بـ 601 شركة أجنبية وبنسبة 6,4 %من الإجمالي. تركز مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الإمارات وحظيت بـ 4233 مشروعا، وبنسبة 36,5 % من الإجمالي العربي ثم السعودية بـ 1304 مشاريع وبنسبة 11,2 % من الإجمالي العربي، ثم مصر بـ 827 مشروعا أجنبيا وبنسبة 7,1 %من الإجمالي.

ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها إعمار من الإمارات وزين وكيبكو ومجموعة الشايع وبيت التمويل من الكويت، وبنك دبي الإسلامي ومجموعات لاندمارك ومجموعة الفطيم وبنك المشرق وبنك أبوظبي الوطني وارابتيك القابضة واعمار وفنادق روتانا من الإمارات، ومجموعة الحكير ودلة البركة ومجموعة خالد على التركي وإخوانه ومجموعة بن لادن والبحر الأحمر لخدمات الإسكان من السعودية، ومجموعة ترافكو وأوراسكوم والشركة العربية السويسرية للهندسة من مصر، وبروة العقارية وبنك قطر الوطني وبنك قطر الإسلامي الدولي وشركة قطر للبتروكيماويات من قطر، وبنك بيبلوس وبنك بلوم من لبنان، وسونترا من الجزائر. وقد ارتفع عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من 6109 شركات في أبريل من العام عام 2015 إلى 6587 شركة في أبريل من العام 2016[16].

الجدول رقم (02): مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة ما بين يناير 2003 وأبريل 2016.

السنة	المشروع	إجمالي الاستثمار بالمليون دولار	إجمالي فرص العمل
*2016	278	46,394.8	54,624
2015	748	46,570.3	101,143
2014	788	61,047.2	108,821
2013	946	55,100.7	101,298
2012	1,044	48,693.4	118,449
2011	1,167	62,434.6	125,591
2010	1,044	60,033.8	137,821
2009	1,160	108,282.4	168,490
2008	1,325	172,642.8	300,234
2007	719	56,841.4	119,994
2006	849	113,264.8	182,764
2005	641	78,319.1	124,944
2004	436	59,567.1	67,643
2003	460	46,481.0	72,518
الاجمالي	11,605	1,015,673.3	1,784,334

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية، مرجع سبق ذكره، ص07.

من خلال الجدول السابق، نجد أن البيانات التي تم استخلاصها بشأن الدول العربية كشفت عن مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي: شهد عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 460 مشروعا عام 2003 إلى 1325 مشروعا عام 2008، ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009، حتى تراجع مرة أخرى إلى 748 مشروعا عام 2015، وذلك مع توقعات بتوقف موجة التراجع خلال عام 2016 خصوصا مع تأسيس 278 مشروعا خلال الشهور الثالثة الأولى من هذا العام.

الشكل رقم (02): تطور عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر العربية في العالم خلال الفترة ما بين يناير 2003 وأبريل 2016

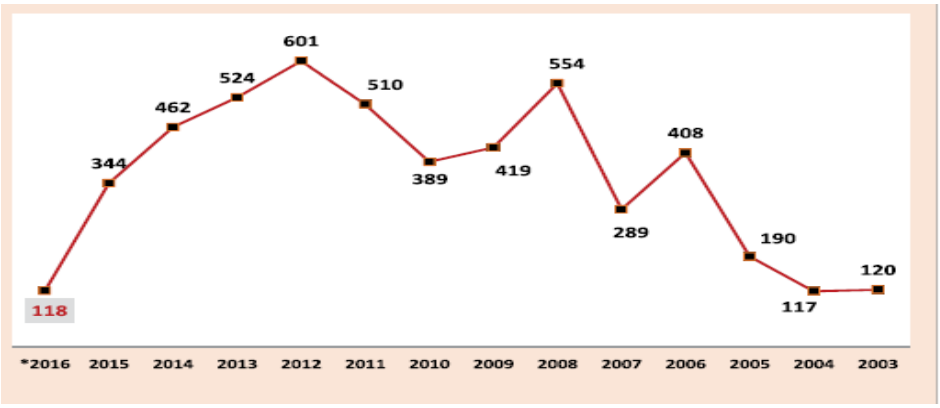

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية، مرجع سبق ذكره، ص8.

من خلال الشكل السابق نجد أن عدد مشروعات الاستثمار المباشر العربية في الخارج تشهد تذبذبا خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2016 حيث ارتفع من 120 مشروعا عام 2003 إلى 554 مشروعا عام 2008، ثم تراجع عدد المشروعات مع ظهور تداعيات الأزمة المالية العالمية إلى 389 مشروعا عام 2010 ثم عاود الصعود إلى 601 مشروع عام 2012، لكنه تراجع مرة أخرى إلى 344 مشروعا عام 2015، مع توقعات بالارتفاع خلال عام 2016 استنادا لمؤشرات الشهور الثالثة الأولى من العام والتي شهدت تأسيس 118 شركة فقط. ويقدر عدد الشركات العربية العاملة في العالم بنحو 1500 شركة بنسبة تصل إلى 1,9% من إجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والبالغ عددها 88531 شركة كما تستثمر تلك الشركات في 5045 مشروعا في العالم وبنسبة تبلغ نحو 2,3 %من إجمالي عدد المشروعات الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 215 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى مارس 2016.

أما بالنسبة للتكلفة الاستثمارية الإجمالية لمشروعات الاستثمار العربية في العالم خلال الفترة ما بين عامي 2003 ومارس 2016 تم تقديرها بقيمة تصل إلى 590 مليار دولار، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بما يزيد عن مليون فرصة عمل. تعود شركات الاستثمار العربي في العالم إلى عدد محدود من الدول أولها الإمارات وحظيت بـ 756 شركة وبنسبة 46,2%من الإجمالي العربي ثم السعودية بـ 197 شركة وبنسبة 12 %من الإجمالي ثم الكويت بـ 156 شركة وبنسبة 9,5 %من الإجمالي. تعود مشروعات الاستثمار العربي في العالم إلى عدد محدود من الدول أولها الإمارات ونفذت بـ 2692 مشروعا، وبنسبة 53,4 % من الإجمالي العربي ثم السعودية بـ 561 مشروعا وبنسبة 11,1 %من الإجمالي العربي، ثم الكويت بـ 431 مشروعا وبنسبة 8,5 % من الإجمالي. توزعت مشروعات الاستثمار العربي في العالم على 148 دولة عربية وأجنبية نصفها تقريبا تركزت في 10 دول هي الهند والسعودية والإمارات ومصر والمملكة المتحدة وسلطنة عمان والبحرين وقطر والأردن والولايات المتحدة. ضمت قوائم أكبر 20 شركة عربية مستثمرة في العالم أسماء شركات عربية كبرى منها NMCودبي القابضة ولاندمارك وEMKE وسابك السعودية وGAC ودبي العالمية ومجموعة الإمارات وإعمار العقارية ودلة البركة ومجموعة الشايع وبنك دبي الإسلامي وفنادق روتانا ومجموعة فواز الحكير وبيت التمويل الكويتي والبنك المغربي للتجارة الخارجية ومجموعة الفطيم ومجموعة ماجد الفطيم MAF ومصرف الراجحي[17].

وفي محاولة لمعرفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة للدول العربية (أنظر الملحق رقم 16)، فقد تبين اختلاف أداء الدول العربية في هذا المجال، إذا ارتفعت هذه التدفقات وفقا لإحصاءات الأونكتاد، من نحو 604,7 مليون دولار أمريكي في عام 1995، إلى حوالي 423,028 مليون دولار في عام 2013. وفي المقابل شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية قفزة بنسبة 96% من 14,5 مليار دولار عام 2014 إلى 28,4 مليار دولار عام 2015. ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من الدول العربية ما نسبته 1,9% من الإجمالي العالمي البالغ 1474 مليار دولار، و7,5% من إجمالي الدول النامية البالغ 378 مليار دولار. ومثلت الكويت والسعودية والإمارات وقطر المصادر الرئيسية للتدفقات الصادرة من المنطقة بنسبة 86,2% لعام 2015، حيث تصدرت الإمارات القائمة بقيمة 9,3 مليارات دولار وبحصة بلغت 33 % تلتها السعودية بقيمة 5,5 مليارات وبحصة 19,7% ثم الكويت في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 5,4 مليارات وبحصة 19,3%. أما على صعيد أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول العربية فقد بلغت 298,5 مليار دولار بنهاية عام 2015. ومثلت 1,2% من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار. وقد تصدرت الإمارات قائمة

الدول العربية بقيمة 87,4 مليار دولار وبحصة بلغت 29,3% تلتها السعودية بقيمة 63,3 مليار دولار وبحصة 21,2% ثم قطر في المرتبة الثالثة عربيا بقيمة 43,3 مليار دولار وبحصة 14,5%[18].

أما بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للدول العربية فقد ارتفعت بشكل مضطرد وفق إحصاءات أونكتاد من نحو 2819,9 مليون دولار أمريكي في عام 1995 إلى 47303 مليون دولار في عام 2013. ووفق بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية تراجعا بنسبة 10 % من 44,3 مليار دولار عام 2014 إلى 40 مليار دولار عام 2015، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96,3 مليار دولار عام 2008. وقد مثلت الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية ما نسبته 2,3% من الإجمالي العالمي البالغ 1,76تريليون دولار، و5,2% من إجمالي الدول النامية البالغ 765مليار دولار. وكانت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0,4% عام 2000 إلى 6,6 % عام 2009 وهو أعلى مستوى لها ثم تراجعت مرة أخرى إلى 3,2 % عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة ما بين عامي 2000 و2015 نحو 3,5 %.

تواصل خلال العام 2015 تركز الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية للعام الثالث على التوالي على نحو 48 %من إجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الإمارات بنحو 11 مليار دولار وبحصة 27,5%، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8,1 مليارات دولار وبحصة 20,4%، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 6,9 مليارات دولار وبنسبة 17,3 % من الإجمالي العربي. أما أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية فقد شهدت ارتفاعا من 781 مليار دولار عام 2014 بمعدل 4,2 % لتبلغ 814 مليار دولار عام 2015، ومثلت الأرصدة الوافدة إلى الدول العربية ما نسبته 3,3 % من الإجمالي العالمي البالغ 25 تريليون دولار .وشأنها شأن التدفقات تركزت الأرصدة في عدد محدود من الدول حيث استحوذت كل من الإمارات والسعودية ومصر على 52,8 %من إجمالي الأرصدة الواردة للدول العربية. فقد تصدرت السعودية بقيمة 224 مليار دولار وبحصة 27,5 % ثم تلتها الإمارات في المركز الثاني بقيمة 111 مليار دولار وبحصة 13,6 %، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 94,3 مليار دولار وبنسبة 11,6 % من الإجمالي العربي.

خلاصة:

لا شك أن الدول العربية على غرار الدول النامية اتجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية والتي تجلت في عمومها في الاضطرابات

الاقتصادية والاجتماعية...الخ، وفي عامل فجوة التنمية بينها وبين الدول المتقدمة أو على الأقل بعض الدول النامية الرائدة، وعوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، والعمل على استقطاب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي. وبالتالي تولد وعي لديها بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية وكذلك تنويع مصادر الدخل، فتسابقت نحو تغيير موقفها المعادي والمتحفظ اتجاه الاستثمار المباشر الأجنبي وإفساح المجال أكثر أمامه، مما كان له انعكاسا على حصيلته فيها بكل المقاييس.

مما سبق يمكننا استخلاص **النتائج** التالية:

1/ باعتبار أن الاستثمار الأجنبي وجه من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية التي مست شتى أنحاء العالم والوسيلة التي من خلالها تنتشر وتتوسع أكثر الشركات الأجنبية ووسيلة لاختراق الأسواق الدولية وتدويل الإنتاج وفرصة لنمو اقتصاديات الدول المضيفة له، فمن الطبيعي أن تكون له انعكاسات تكون إيجابية وسلبية في نفس الوقت.

2/ إن خريطة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة منها والصادرة تؤكد أن الدول المتقدمة مازالت تستحوذ على حصة الأسد، وأن التطورات التي حصلت في مواقف الدول العربية عموما وفي سياساتها العامة المتعلقة باجتذابه جعلت من حجم التدفقات الواردة إليها يتزايد باستمرار.

3/ إن أهمية الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول المضيفة تكمن في أن هذه الدول يتسنى لها من وراء تشجيعه تحقيق الكثير من الفوائد، من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا، تحقيق فرص العمالة، وهو عامل لتدعيم الاستثمار المحلي، وهي فوائد لا يمكنها في حال من الأحوال أن تحققها عند لجوئها إلى القروض الخارجية، ثم أنه محمود العواقب مقارنة بعواقب هذه القروض.

4/ تشجيع الاستثمار الأجنبي خطوة أساسية بالنسبة للدول التي تتسابق نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي.

5/ من أجل إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول المضيفة يستوجب عليها بالضرورة أن تعمل على توفير محصلة إجمالية كبيرة ومعقدة من العوامل المرتبطة التي تتشكل من الجوانب السياسية والأمنية والاجتماعية المستقرة والإطار الاقتصادي المستقر وإقامة أسواق المال وتنشيط النظام البنكي ووضع الإطار القانوني الذي يخص تشجيعه يكون شفافا وواضحا، وضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية ومنح مختلف الحوافز والضمانات مع ضرورة أن لا تكون هذه الضمانات مقرة بموجب قوانين الاستثمار الداخلية فحسب بل أيضا بالالتزام الدولي على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

6/ استهداف الاستثمار الأجنبي وكذلك التسريع في عملية الخصخصة وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية، تعتبر شروط استباقية كفيلة بتحسين أداء اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي وبتقليل من آثاره السلبية وتعظيم آثاره الإيجابية.

7/ إن الوعي الذي تولد لدى الدول العربية عموما بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية وتنويع النشاط الاقتصادي فيها ومصادر الدخل عبر تغيير مواقفها إزاء الاستثمار الأجنبي من مواقف معادية له إلى مواقف تشجعه وتعتبره كعامل مساهم في نمو اقتصادياتها وتحقيق مختلف الأهداف المرجوة، كان نتاج لعدد من العوامل الداخلية التي تمثلت أساسا في جملة من الاضطربات الاقتصادية وتأزم حدة الديون الخارجية وفشلها في تحقيق تكامل عربي والعوامل الخارجية التي تمثلت أساسا في التحديات الجديدة التي عرفتها الساحة الاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة.

8/ ما حققته الدول العربية في إطار استقطابها للاستثمار الأجنبي يبقى ضئيلا بكل المقاييس، وهذا ما يعكس التهميش المالي، خاصة في ظل السنوات الأخيرة التي شهدت فيه تسابق الدول النامية نحو تجنب التهميش ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي.

9/ إن التهميش المالي الذي تعاني منه الدول العربية يعود سببه لتدني المصداقية الدولية لاقتصادياتها، بحيث على الرغم من الجهود التي بذلتها ولو بشكل متفاوت فيما يخص تحسين المناخ الاستثماري فيها، إلا أنها عجزت وبالتالي لم تتمكن من إغراء الشركات الأجنبية وضعفت بالتالي درجة جاذبيتها لها ويعزى ذلك لعدد من العراقيل التي تحول دون توصلها لإقناعها على أنها تشكل مواقع جذابة للاستثمار الأجنبي.

10/ إن هشاشة حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي وضعف مساهمته فيها لا يحجب تفوق عدد محدود منها واحتلالها الصدارة على مستواها وهى مجتمعة، أما فيما يخص الإبقاء على التدفق الإيجابي للاستثمار الأجنبي، فقد استطاعت بعض الدول العربية أن تبقي على التدفق الإيجابي.

توصيات البحث:

على أساس النتائج التي تم استخلاصها وذكرها بإيجاز، يمكننا أن نقدم بعض التوصيات تخص الدول العربية مجتمعة وهذه التوصيات نوجزها فيما يلي:

1/ إن الأداء الجيد فيما يخص اجتذاب الاستثمار الأجنبي بات من الضرورات من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي على الدول العربية أن تكثف من جهودها بكل إرادة وحزم من أجل أن تتمكن من ذلك في ظل مرحلة تشهد التسابق الدولي نحو إزالة الدول الوطنية والتحرير الاقتصادي وإزالة مختلف العوائق.

2/ ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار، وتكثيف جهودها الترويجية لفرص الاستثمار، ودفع الهيئات الاستثمارية فيها نحو المزيد

من الجهود والعمل من أجل تقديم معلومات دقيقة وشاملة حول اقتصادياتها وقطاعاتها المختلفة والفرص الاستثمارية فيها واعتماد التسويق الإلكتروني من أجل ذلك.

3/ الالتزام بمنح الحوافز والمزايا التفضيلية، وربطها بمجال تشجيع الصادرات وحجمها.

4/ على الدول العربية التي تتخذ صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية أن تكثف من جهود مفاوضاتها من أجل الانضمام إليها وعضويتها الكاملة، وعلى الدول العربية التي لم تباشر بعد مفاوضات الانضمام أن تتسارع نحو ذلك، لأن إثبات العضوية في هذه المنظمة، يعني بكل بساطة تكريس لثقة المستثمرين في اتخاذهم للقرارات الاستثمارية واختيارها كمواقع جذابة للاستثمار.

5/ يجب على الدول العربية أن تعمل بكل صدق وإرادة في مراجعة نظمها الضريبية، وفي تكريس حقيقي للإصلاحات الاقتصادية التي تخص الإطار الاقتصادي الكلي، وتفعيل العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والبنوك، وإنشاء المزيد من الأسواق المالية وتطويرها وتحديثها.

6/ الحرص على توفير الشروط الاستباقية كالتعجيل في عملية الخصخصة التي من شأنها تسمح بإشراك الشركات الأجنبية في إعادة تنشيط المؤسسات وتحسين أداءها وكفاءتها وتطوير القطاع الخاص وإفساح المجال أكثر أمامه من أجل أن يساهم بشكل فعال في العملية التنموية، واستحداث روابط حقيقية متينة تربط القطاع الخاص المحلي والمؤسسات العمومية الناجحة بالشركات الأجنبية.

7/ السعي الجاد نحو محاربة الفساد والرشوة واحترام الحريات الأساسية في إطار ما تمليه القوانين، ومن ثم الحرص على الاستقرار السياسي والأمني.

8/ يجب على الدول العربية أن تلجأ إلى إنشاء هيئة عربية للاستثمار والمناطق الحرة والتي تكون من أولوياتها إعداد دليل لآفاق الاستثمار في المنطقة العربية وجذب الأموال العربية المهاجرة والاستثمارات المباشرة الأجنبية.

9/ على الدول العربية أن تستغل بطريقة جيدة إمكانياتها البشرية والمادية وتعبئتها من أجل استقطاب المزيد من الاستثمار الأجنبي، وحتى تكون مساهمة تلك الطاقات وهذا الأخير مساهمة إيجابية.

الهوامش:

1. فريد كورتيل، انعكاسات العولمة على اقتصاديات الدول العربية إشارة خاصة لحالة الأمن الغذائي، بحث مقدم في إطار المؤتمر العلمي

الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة العلوم التطبيقية الأهلية –الأردن- حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير الأردن أيام 12-14ماي 2003، ص6-8.

2. خير فضيلة، انعكاسات العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة
الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2004/ 2005، ص115-119.

* نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.

3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي 2014، ص ص9، 10.

4. فهد راشد الإبراهيم، عدد خاص: أفاق الاقتصاد العربي لعام 2015، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يناير 2015، ص03.

5. حسين عبد المطلب الأسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربي: الواقع والطموحات، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 92،
الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص5-11.

6. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية، الكويت، 2003، ص ص42، 43.

7. بنك الكويت الصناعي، الاستثمارات البينية وأهميتها للتنمية العربية، مجلة المال والصناعة، العدد 21، 2003، ص39-43.

8. زواني نادية، الاعتداء على حق الملكية الفكرية – التقليد والقرصنة-، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في
الحقوق، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص76.

9. نفس المرجع، ص76.

10. مؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 01، الكويت، 2006، ص3.

11.Denis Tersen et Jean Luc Bricaut, op-cit, pp 170,171.

12.إيمان محمد محب زكي، مبادئ الاقتصاد الجزئي ،مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1995، ص 55

13.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "مناخ الاستثمار في الدول العربية"، الكويت، 2010م، ص 66.

14.فهد راشد الإبراهيم، عدد خاص: الاستثمار الأجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة، المؤسسة العربية
لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، أبريل- يونيو 2014، ص03.
15.شعوري حبيبة مرداوي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات
نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007/ 2008، ص64.
16.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية، السنة الرابعة والثلاثون العدد الفصلي الثاني (أبريل – يونيو 2016، ص6.
17.المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سبق ذكره، ص8.
18.نفس المرجع، ص10.